A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 5–4 من جدول الأعمال **CX/EXEC 19/77/8**

مايو/أيار 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والسبعون

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 1–5 يوليو/تموز 2019

متابعة الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017–2018: التداعيات على صعيد الموارد

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1– مقدّمة

1–1 انصب تركيز الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017–2018 على التعاون بين هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بوضع مواصفات[1]. وقدّم الاستعراض لعناية اللجنة التنفيذية أربع توصيات، ركزت الأخيرة منها على إجراءات إضافية يمكن لأمانة الدستور الغذائي اتخاذها لتوطيد التعاون مع هذه المنظمات والمراقبين في الدستور الغذائي بشكل عام.

2–1 وأشارت الهيئة، في دورتها الحادية والأربعين[2]، إلى أن أمانة الدستور الغذائي قد شاركت في الأنشطة ذات الصلة لمنظمات دولية أخرى طبقًا لولايتها التي تلحظ هذا النوع من التنسيق، غير أنّ قدرتها على القيام بذلك تعتمد على الأعباء الملقاة على عاتق اللجان. وتساءل الأعضاء عن تداعيات تنفيذ التوصية (4) من حيث الموارد بالنسبة إلى أمانة الدستور الغذائي. وطلبت اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والسبعين، كإجراء متابعة، أن تعد الأمانة وثيقة لدعم المزيد من المناقشات بشأن إمكانية تنفيذ هذه التوصية التي تتألف من النقاط التالية:

ألف– إنشاء جهة اتصال واحدة للمراقبين داخل أمانة الدستور الغذائي؛

[1] الوثيقة CX/CAC 18/41/13.

[2] الفقرات من 109 إلى 121 من الوثيقة REP 18/CAC.

باء– دراسة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تكييف المعلومات حول أنشطة الدستور الغذائي بما يتناسب مع احتياجات واهتمامات المنظمات المعنية بوضع مواصفات (والمراقبين بشكل عام) وتعزيز الدعم في مجال التدريب وحلول المساعدة الحاسوبية لمنصة الدستور الغذائي بالنسبة إلى جماعات العمل الإلكترونية؛

جيم– تقييم الاحتياجات الخاصة لجهات اتصال الدستور الغذائي التي تعمل بوصفها جهة اتصال لمنظمات أخرى معنية بوضع مواصفات إلى جانب الدستور الغذائي؛

دال– النظر، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية، في ما إذا كان يمكن "للشراكة لوضع قواعد دولية فعالة" التي تأخذ بزمام قيادتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تشكل منتدى مناسباً لمناقشة تحسين رصد وتقييم استخدام المواصفات الدولية؛

هاء– نشر وثيقة توجيهية أولية بالنسبة إلى المراقبين في الدستور الغذائي (مثلا بشأن كيفية الترابط بين لجان الدستور الغذائي)؛

واو– التنسيق مع المنظمات المشمولة بالاستعراض على أساس كل حالة على حدة لمناقشة ضرورة مشاركة ممثلي الدستور الغذائي في أي من أنشطتها ومتابعة اقتراحاتها من أجل التعاون في المستقبل.

3–1 وتستعرض هذه الوثيقة كل نقطة من هذه النقاط مع الإشارة إلى الوضع الراهن (حسب الاقتضاء)، وتبرز بعض الجوانب الرئيسية التي ينبغي النظر فيها من حيث التنفيذ وتقدم بعض التحليلات للخيارات المتعلقة بالخطوات التالية.

2– ألف– إنشاء جهة اتصال واحدة للمراقبين داخل أمانة الدستور الغذائي

الوضع الراهن

2–1 يوجد في الدستور الغذائي حاليا 229 من المراقبين (56 منظمة حكومية دولية و157 منظمة غير حكومية، و16 منظمة تابعة للأمم المتحدة)، يشاركون في عمل الدستور الغذائي بمستويات مختلفة؛ حيث يركز البعض على عمل لجنة معنية واحدة في حين يشارك آخرون في لجان متعددة غالبا ما تكون لها مجالات عمل فنية مختلفة جدًّا. وثمة في الوقت الحالي داخل أمانة الدستور الغذائي نقطة دخول واحدة للاتصالات من جميع الأعضاء والمراقبين (codex@fao.org)، تخضع للرصد يوميّا. وتيسيرًا للتفاعلات، تم تعيين موظفين من أمانة الدستور الغذائي كجهات اتصال محددة مع الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع مواصفات والمراقبين الذين يُسجل معهم مستوى عال من التفاعل. وتُعيّن جهات الاتصال بالاستناد إلى المصالح المحددة للمراقب ولجان الدستور الغذائي ذات الأولوية بالنسبة إليه. وفي هذا السياق، يتفاعل المراقبون بالفعل مباشرة مع مختلف أعضاء أمانة الدستور الغذائي بحسب اللجان التي تهمهم أكثر. وللإشراف على العلاقات والاتصالات مع المراقبين، عُين موظف رفيع المستوى.

2–2 وتتولى أمانة الدستور الغذائي فعلا رصد نقاط دخول الاتصالات المتعددة (البريد والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها)، ولذلك فإن إنشاء نقطة دخول أخرى لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين كفاءة الاتصالات.

وإن الحفاظ على مستوى التفاعل الحالي مع المراقبين بخصوص قضايا تتعلق بالعضوية والتسجيل/المشاركة في الاجتماعات والإبقاء على معلومات الاتصال محدثة وغير ذلك مسائل تتوقف أصلا على الموارد البشرية من غير الموظفين.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

2-3 تشمل بعض الجوانب التي يجب النظر فيها عند إنشاء جهة اتصال واحدة تحدي وجود جهة اتصال واحدة للتعامل بفعالية مع أكثر من 200 مراقب. ودائما ما ستقتضي الاستجابة للمراقبين والتفاعل معهم اعتماد نهج جماعي، ليس فقط لمعالجة العدد، ولكن أيضا لضمان معالجة التفاعلات من جانب عضو أمانة الدستور الغذائي الأنسب للقضية المطروحة.

التحليل والخيارات

2-4 يتعلق أحد الاعتبارات الرئيسية لهذه التوصية بأن المنظمات المشمولة بالاستعراض اعتبرت عدم وجود جهة اتصال واحدة تحديا بالنسبة إليها. وفي حين أن إنشاء جهة اتصال واحدة لجميع المراقبين غير ممكن في ظل الموارد الحالية لأمانة الدستور الغذائي، فإن إتاحة المزيد من الوضوح للمنظمات بشأن طريقة إدارة الاتصالات والإشارة، في حالة المنظمات الأخرى المعنية بوضع مواصفات، إلى جهة الاتصال الرئيسية داخل أمانة الدستور الغذائي وتوفير توجيهات مبسطة حول كيفية توجيه الاتصالات لتيسير الرد، قد تشكل خيارا يمكن تنفيذه على المدى القصير (2020-2021).

3- باء- حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير معلومات ودعم في مجال التدريب أكثر ملاءمة

الوضع الراهن

3-1 تؤدي المنظمات الدولية دورا حيويا في ضمان تمتع نصوص الدستور الغذائي بأعلى درجات الجودة واستنادها إلى أسس علمية سليمة. وكان نفوذ الدستور الغذائي سيكون قليلا في مجال وضع المواصفات الدولية لو أنه لم يُقِّر بمساهمات المنظمات الدولية القيمة. وفي هذا السياق، يتم في الوقت الحالي تبادل المعلومات مع المراقبين بنفس الطريقة التي يجري بها ذلك مع الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى الحفاظ على شفافية أعمال الدستور الغذائي كافة وانفتاحه. وإن الكثير من المعلومات التي يتم تبادلها من خلال الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي وقائمة توزيع الدستور الغذائي ووسائل التواصل الاجتماعي، يستهدف الأعضاء والمراقبين.

3-2 ومع مراعاة النتائج التي خلص إليها تقرير الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017-2018[3]، أنشئت في مايو/أيار 2019 صفحة على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي مخصّصة للمراقبين.

[3] الوثيقة CX/CAC 18/41/13.

وتضم هذه الصفحة تفاصيل جميع المراقبين وتتيح إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات بشأن كيفية التمتع بصفة مراقب ومواد إخبارية ومقابلات مع مراقبين واهتماماتهم المحددة في الدستور الغذائي. وقد أحيط جميع المراقبين بتفاصيل ذلك بواسطة البريد الإلكتروني وقصص إخبارية إلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ووردت حتي الآن ردود إيجابية. وستشهد الصفحة الإلكترونية المزيد من التطوير تماشيا مع تعقيبات المراقبين وإسهاماتهم. ويتفق ذلك أيضا مع الهدف 5 من خطة عمل[4] الدستور الغذائي الحالية الخاصة بالاتصالات لإشراك المراقبين لدعم التعاون والتنسيق في مجال وضع مواصفات الدستور الغذائي.

3-3 وتستمر أمانة الدستور الغذائي على العموم في العمل على تحسين أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة لدعم إعداد نصوص الدستور الغذائي، بما في ذلك نظام التعليقات الإلكتروني (الذي من المتوقع الارتقاء بمستواه بحلول 2020) ومنتدى مجموعات العمل الإلكترونية. وإن هذه الأدوات متاحة لجميع الأعضاء والمراقبين لكن الجهود في مجال التدريب ركزت حتى اليوم على الأعضاء. إلا أن الدعم المتعلق بالمساعدة الحاسوبية يُقدَّم على قدم من المساواة إلى الأعضاء والمراقبين بناء على الطلب.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

4-3 يشكل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الاتصالات وتشجيع مشاركة أوسع نطاقا وأكثر فعالية في عمل الدستور الغذائي اعتبارا شاملا بالنسبة إلى جميع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في ضمان ما يلي:

- استفادة جميع الأعضاء والمراقبين من التحسينات المسجّلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توافر الموارد ليس فقط لكفالة إنشاء أولي لنظم جديدة ولكن أيضا لضمان صيانة ودعم مستمرين؛
- اقتران اعتماد أدوات ونظم جديدة بالتدريب الذي ينبغي من أجله تخصيص/ إتاحة موارد إضافية.

التحليل والخيارات

5-3 يعد إنشاء صفحة إلكترونية مخصّصة للمراقبين نقطة انطلاق لتوفير معلومات أكثر ملاءمة للمراقبين ولتسليط المزيد من الضوء عليهم في ما يتعلق بعمل الدستور الغذائي. وإن الاستناد إلى ذلك والاستجابة لاحتياجات المراقبين وتعقيباتهم سيستمران في تشكيل جزء لا يتجزأ من خطة عمل الدستور الغذائي الخاصة بالاتصالات. وسيمكّن من تحقيق تقدم في ما يخص توفير معلومات أكثر ملاءمة للمراقبين بمعدل متواضع على المدى القصير (2020-2021).

6-3 ومن شأن اتباع نهج ذي وتيرة أسرع أن يتطلب موارد إضافية. وهذا مجال يقتضي، من حيث التدريب، توفير المزيد من الدعم لجميع المشتركين في عمل الدستور الغذائي. وينبغي النظر في توفير تدريب إضافي في هذا المجال كجزء

[4] الوثيقة CX/EXEC 17/74/4.

من تخطيط ميزانية الدستور الغذائي في المستقبل، وكذلك عند إعداد خطة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. وبالنظر إلى المهلة الزمنية اللازمة لتخطيط الميزانية، يمكن اقتراح ذلك فقط في الميزانية المقترحة للفترة 2022–2023. وإلاّ سيتعين توفير موارد من خارج الميزانية لزيادة التدريب على المدى الأقصر.

4– جيم– احتياجات جهات اتصال الدستور الغذائي التي تعمل أيضا كجهات اتصال لمنظمات أخرى معنية بوضع مواصفات

الوضع الراهن

4–1 تقدم أمانة الدستور الغذائي، جنبا إلى جنب مع المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، الدعم إلى جهات اتصال الدستور الغذائي التابعة لجميع الأعضاء البالغ عددهم 189 عضوا، وذلك من خلال الوسائل الفعلية والإلكترونية (مثل الندوات الإلكترونية والتعلّم الإلكتروني[5]) في محاولة لمساعدتها على أداء مهامها بصورة فعالة. ولا تؤخذ احتياجات جهات الاتصال التي تعمل أيضا كجهات اتصال لمنظمات أخرى معنية بوضع مواصفات، بعين الاعتبار بشكل صريح في التوجيهات أو أدوات التدريب الموجودة.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

4–2 في الوقت الذي يقدم فيه الاستعراض بيانات أولية، قد تقتضي مسألة جهات الاتصال التي تؤدي أدوارا تنسيقية متعددة إجراء تحليل أكثر عمقا للاحتياجات الصريحة والأوضاع السائدة من أجل تحديد طبيعة ما يمكن تقديمه لجهات الاتصال هذه من دعم أو توجيهات. ونظرا إلى أن هذه الجهات تضطلع بوظائف متعددة، فإنه ينبغي إجراء هذا العمل بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية التي يوجد تداخل بالنسبة إليها في ما يتعلق بوظيفة جهة الاتصال لضمان ملاءمة التوجيهات المقدمة. كما ينبغي النظر في ما إذا كان يمكن قيادة ذلك على النحو الأمثل من جانب أمانة الدستور الغذائي أو بطريقة أنسب من قبل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية أو حتى البلدان نفسها. ومن شأن ذلك أن يتطلب العمل مع جهات فاعلة متعددة بالنظر إلى التعقيدات المحتملة واحتياجات فرادى البلدان والأوضاع السائدة فيها.

التحليل والخيارات

4–3 تشير طبيعة العمل إلى الحاجة إلى اتباع نهج تدريجي يبدأ بإجراء تقييم أكثر شمولا للوضع السائد وينتقل بعد ذلك إلى وضع توجيهات وتنفيذها. وفي حين يمكن لأمانة الدستور الغذائي أن تأخذ بزمام القيادة في تقييم احتياجات جهات الاتصال، ينبغي للأمانة أن تكون فقط إحدى الجهات الفاعلة المشاركة في وضع هذه التوجيهات. وسيستلزم المضي قدما في هذه التوصية موارد إضافية ويمكن أن يكون مشروعا قائما بذاته. وينبغي لها أيضا مراعاة التقييمات الأخرى الجارية في البلدان، مثل استخدام أداة تشخيص الدستور الغذائي (البلدان الممولة من حساب الأمانة)

[5] متاح على: http://www.fao.org/food/food-safety-quality/capacity-development/participation-codex/codex-course/en/.

أو أداة تقييم نظم الرقابة على الأغذية للمنظمة/منظمة الصحة العالمية. ومع مراعاة المتطلبات المتعلقة بالميزانية والشراكات، يمكن التخطيط لذلك تحت إطار الميزانية وخطة العمل للفترة 2022–2023. وفي حال رغبت جهات أخرى الاضطلاع بدور ريادي في وضع التوجيهات وتنفيذها في الأجل القصير (2020–2021)، يمكن لأمانة الدستور الغذائي عندئذ أن تهدف إلى تقديم إسهامات دورية لضمان معالجة الاحتياجات المتعلقة بالدستور الغذائي بشكل جيد.

5– دال– "الشراكة لوضع قواعد دولية فعالة" التي تأخذ بزمام قيادتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمنتدى مناسب لمناقشة تحسين رصد وتقييم استخدام المواصفات الدولية

الوضع الراهن

5–1 ينبغي لأي مشاركة للدستور الغذائي في "الشراكة لوضع قواعد دولية فعالة" التي تأخذ بزمام قيادتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تتم من خلال المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. وهذا يعني أن المشاركة تتطلب التزاما ليس فقط من أمانة الدستور الغذائي بل وأيضا من مكتبي الشؤون القانونية للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية اللتين تشاركان حاليا في هذه المبادرة التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد بذلت أمانة الدستور الغذائي حتى اليوم جهودا للمشاركة في هذه الشراكة من خلال المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، ولكن تم تحديد تحديات فيما يخص المشاركة في الوقت المناسب في سياق الأولويات المتضاربة الكثيرة.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

5–2 تدور في الوقت الحالي في عدة منتديات مناقشات حول استخدام مواصفات الدستور الغذائي. ويجري النظر في استخدام مواصفات الدستور الغذائي باعتباره هدفا جديدا في مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. كما نظرت المناقشات الأخيرة التي جرت خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة[6] في أهمية رصد استخدام مواصفات الدستور الغذائي، ومن المتوقع عرض وثيقة مناقشة خلال الدورة الثانية والثلاثين لهذه اللجنة. كما شرعت منظمات أخرى معنية بوضع مواصفات في مبادرات لرصد استخدام مواصفاتها (مثلا المنظمة العالمية لصحة الحيوان بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

التحليل والخيارات

5–3 تعتبر "الشراكة لوضع قواعد دولية فعالة" التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاد مبادرة يمكن أن تعود بالنفع على المناقشات الجارية بخصوص استخدام مواصفات الدستور الغذائي الذي يشكل موضوعا قيد البحث في عدد من المنتديات. وإذا ظل استخدام مواصفات الدستور الغذائي هدفا تحت إطار الخطة الاستراتيجية النهائية للفترة 2020–2025، فعندئذ ستكون هناك حاجة إلى وضع خطة عمل بشأن كيفية متابعة تحقيق هذا الهدف.

[6] الوثيقة REP 19/GP.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار هذه التوصية جزءًا من مناقشة أشمل ونهجًا لاستخدام مواصفات الدستور الغذائي، سواء في إطار متابعة الخطة الاستراتيجية و/أو المناقشات المقبلة في اللجنة المعنية بالمبادئ العامة. ومن شأن ذلك أن يساهم في اعتماد نهج أكثر تبسيطا، ويمكن أن يدرج في خطة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025.

6– هاء– الوثيقة التوجيهية الأولية بالنسبة إلى المراقبين في الدستور الغذائي

الوضع الراهن

6–1 إن التوجيهات المتعلقة بالمراقبين مدرجة حاليا في القسم السابع من دليل إجراءات الدستور الغذائي. ولا توجد في الوقت الراهن أية توجيهات إضافية متاحة مصممّة خصيصا للمراقبين.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

6–2 إن أية توجيهات يمكن أن تسهل المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في عمل الدستور الغذائي تعود بالفائدة على الدستور الغذائي بشكل عام. وكما هو الحال بالنسبة إلى أية توجيهات إضافية، ثمة حاجة إلى الموارد وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تخطيط مسبق لضمان توافر الموارد. ومن حيث إمكانية التنفيذ، سيحتاج إعداد ذلك إسهامات عبر الأمانة إلى جانب إسهامات من رؤساء لجان الدستور الغذائي والمراقبين لكفالة تلبيتها للاحتياجات المحددة. ويمكن النظر في ذلك في التحديث المقبل للأدوات القائمة، مثل دورة التعلّم الإلكتروني بشأن المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي.

التحليل والخيارات

6–3 في ظل انضمام ثلاثة مراقبين في المتوسط إلى الدستور الغذائي كل سنة وكون التغييرات في المنظمات التي تتمتع بصفة مراقب تعني حدوث تغييرات في الأفراد الذين يمثلون المراقبين في اجتماعات الدستور الغذائي، فإن قيمة مثل هذا المنتج معترف بها تماما. ويمكن النظر في هذه المسألة، إذا ما تم اعتبارها أولوية، في خطة عمل المطبوعات الخاصة بالدستور الغذائي للفترة 2020–2021، مع الإشارة إلى أن الإنجاز سيتوقف أيضا على التعاون بين المساهمين المشار إليهم.

7- واو- المناقشات على أساس كل حالة على حدة بشأن مشاركة ممثلي الدستور الغذائي في أنشطة المنظمات الأخرى المعنية بوضع مواصفات والتعاون في المستقبل

الوضع الراهن

7-1 تبذل أمانة الدستور الغذائي حاليا جهودا للمشاركة في اجتماعات مختارة لمنظمات أخرى معنية بوضع مواصفات بالاستناد إلى جدواها بالنسبة إلى عمل الدستور الغذائي ومع مراعاة عبء العمل الحالي والجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي. كما تتم دعوة المنظمات التي تقوم بعمل في مجال وضع المواصفات ذي صلة بجهاز فرعي بعينه تابع للدستور الغذائي، وذلك لكي تعرض على الاجتماع ذي الصلة وثيقة عن ذلك العمل لضمان أن يكون الأعضاء على دراية بعملها الجاري وجدواها. وتتلقى الأمانة أيضا خلال السنة زيارات من المراقبين وترحب بها، وهو ما يتيح فرصة لمناقشة التعاون في الحاضر والمستقبل.

الجوانب التي ينبغي النظر فيها من حيث إمكانية التنفيذ

7-2 لأمانة الدستور الغذائي قدرات محدودة من حيث المشاركة في الاجتماعات الخارجية نظرا إلى الجدول الزمني السنوي المستفيض لاجتماعات الدستور الغذائي والحاجة إلى الحفاظ على ما يكفي من الوقت المكتبي للسماح بالتحضير للاجتماعات بكفاءة وفي الوقت المناسب. ولذلك، هناك حاجة إلى ترتيب حضور الاجتماعات الخارجية بحسب الأولوية حتى لا يؤثر ذلك سلبا على عمل الدستور الغذائي. وينبغي النظر في المشاركة في الاجتماعات الإلكترونية حيثما يكون ذلك ممكنا للحفاظ على التعاون، على أن يتم ذلك بطريقة مناسبة من حيث التوقيت وفعالة من التكلفة.

التحليل والخيارات

7-3 بينما تفتقر أمانة الدستور الغذائي إلى القدرة على المشاركة في جميع الاجتماعات الخارجية المفيدة وذات الصلة، تُبذل جهود بهدف الاستفادة على النحو الأمثل من لجان الدستور الغذائي للاجتماع مع المنظمات المعنية بوضع مواصفات. وهذا يسمح باتباع نهج كل حالة على حدة، وإن كان ذلك يتم في الوقت الحالي بطريقة غير رسمية، دون وضع أعباء سفر إضافية على كاهل الأمانة. ويتعزز ذلك عندما تتاح فرصة للمراقبين لزيارة الأمانة. وتعد المشاركة في اجتماعات إلكترونية خيارا في بعض الأحيان، وهو ما يمكن مواصلة بلورته. وفي حين أن ذلك ليس مثاليا على الدوام، فإنه يشكل فرصة لبناء التعاون والحفاظ عليه بين الاجتماعات الفعلية. ويمكن تشجيع الاستمرار في الاستفادة من جميع الفرص المحتملة لمناقشة أواصر التعاون.

8- خلاصة

8-1 تسلّط هذه الوثيقة الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج تدريجي في التنفيذ الممكن للتوصيات المقترحة في الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي في الفترة 2017-2018. وفي بعض الحالات، يجري فعلا تنفيذ مبادرات متابعة

ويمكن تحقيق تقدم في غضون فترة السنتين المقبلة؛ في حين أن الحاجة إلى موارد إضافية أو إلى العمل مع شركاء آخرين وعمليات أخرى تعني في حالات أخرى أن هناك حاجة إلى اعتماد نهج طويل الأجل. ومن الممكن تلخيص الخيارات المعروضة على النحو التالي:

ألف– إن التنفيذ قدر الإمكان جارٍ في الوقت الحالي داخل أمانة الدستور الغذائي ويمكن توفير المزيد من الوضوح بشأن مسارات الاتصالات ضمن الموارد الموجودة داخل أمانة الدستور الغذائي في الأجل القصير (2020–2021).

باء– يمكن تحقيق التنفيذ الجزئي من خلال المبادرات الجارية لتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع الأعضاء والمراقبين والتطوير المستمر للصفحة الإلكترونية الخاصة بالمراقبين. ومن شأن إدخال تحسينات محددة الأهداف بدرجة أكبر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير التدريب لمعالجة الاحتياجات الصريحة للمراقبين أن يتطلبا موارد إضافية وبالتالي سينبغي اقتراح ذلك والنظر فيه كجزء من برنامج العمل والميزانية الأطول أجلًا (2022–2023).

جيم– من شأن عملية التنفيذ أن تقتضي موارد إضافية وكذلك العمل مع أطراف متعددة وأن تأخذ بعين الاعتبار أيضا الأدوات والفرص المتاحة للتحديث وبالتالي سينبغي اقتراح ذلك والنظر فيه كجزء من برنامج العمل والميزانية الأطول أجلا (2022–2023).

دال– سينبغي النظر في عملية التنفيذ في سياق المبادرات الأخرى ذات الصلة باستخدام مواصفات الدستور الغذائي وإدراج هدف عن استخدام مواصفات الدستور الغذائي في النسخة النهائية من الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025. ومن شأن زيادة التركيز على ذلك أن تكون له أيضا تبعات على الموارد وبالتالي سينبغي اقتراح ذلك والنظر فيه كجزء من برنامج العمل والميزانية الأطول أجلا (2022–2023).

هاء– سيكون من الممكن الاضطلاع بعملية التنفيذ في الأجل القصير (2020–2021) تحت إطار خطة عمل الدستور الغذائي الخاصة بالاتصالات (2020–2021) إذا اعتبر ذلك مجال عمل ذا أولوية.

واو– إن التنفيذ قدر الإمكان جارٍ في الوقت الحالي داخل أمانة الدستور الغذائي مع إمكانية مواصلة دراسة زيادة المشاركة في الاجتماعات الإلكترونية للمراقبين في الأجل القصير في حال إسناد الأولية لذلك.

9– التوصية

9–1 إن اللجنة التنفيذية مدعوة إلى النظر في المعلومات الواردة أعلاه وتحديد الخيارات التي سيتم بحثها والكيفية التي ينبغي بها ترتيب الخيارات المختارة بحسب الأولية في الأجلين القصير (2020–2021) والأطول (أي ما بعد الفترة 2020–2021).